الأنباء
الاربعاء 8 مايو 2013

غرفة التجارة الأميركية العربية تمنح فاروق الزنكي جائزة الرؤية القيادية

منحت غرفة التجارة الأميركية العربية الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي جائزة الرؤية القيادية، وذلك في حفل خاص أقيم في 6 مايو 2013، على هامش مؤتمر ومعرض تكنولوجيا عمليات الإنتاج البحري (O T C) المنعقد حاليا في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية.

وبهذه المناسبة ألقى فاروق الزنكي كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره للقائمين على غرفة التجارة الأميركية العربية، مشيرا إلى عمق ومتانة العلاقات الكويتية الأميركية في جميع المجالات. ومؤكدا التزام دولة الكويت من خلال مؤسسة البترول الكويتية على إمداد أسواق النفط العالمية باحتياجاتها من النفط بصورة آمنة ومستمرة.

وتطرق الزنكي في كلمته إلى المشاريع التي تنوي المؤسسة تنفيذها لتطوير صناعتها النفطية، وتزويد العالم باحتياجاته من النفط الخام والمنتجات النفطية الأخرى، كمشروع المصفاة الجديدة، والسعى للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل من النفط الخام يوميا.

وفي نهاية كلمته وجه الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الدعوة للمشاركين في مؤتمر ومعرض تكنولوجيا عمليات الإنتاج البحري (O T C)، لحضور مؤتمر النفط والغاز المزمع انعقاده في دولة الكويت شهر اكتوبر المقبل.

يذكر أن حفل تكريم الرئيس التنفيذي حضره عدد كبير من رؤساء الشركات النفطية العالمية والمديرين التنفيذيين في الصناعة النفطية حول العالم، إضافة إلى رجال الأعمال وأصحاب الشركات الأميركية العاملة في الدول العربية.

فاروق الزنكي خلال تسلم جائزة الرؤية القيادية

«نفط الخليج» و«شيفرون» توقعان اتفاقية تجديد وتطوير مركز التجميع الرئيسي بالوفرة مع «اس كيه»

أكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركة الكويتية لنفط الخليج هاشم الرفاعي ان مشروع تجديد المركز الرئيسي لتجميع النفط هو باكورة المشاريع التي سيتم تنفيذها في المنطقة المقسومة، موضحا ان المشروع يهدف الى ترميم الكثير من المعدات للعمل فترة طويلة.

وقال الرفاعي في تصريح صحافي على هامش توقيع عقد مشروع تطوير وتجديد مركز التجميع الرئيسي بالعمليات المشتركة في منطقة الوفرة أمس والبالغ تكلفته 44 مليون دينار (ما يعادل 167 مليون دولار)، أن المشروع يعالج الآثار السلبية لإنتاج النفط كما يقلل من هدر الطاقة لقدم المعدات وسيتم استبدال المعدات القديمة بالجديدة.

وأضاف الرفاعي ان استراتيجية تطوير الحقول لم تحسم بشكل نهائي حتى الآن لعدم استكمال كافة التجارب الخاصة بالتكنولوجيات التي سيتم اعتمادها في التطوير، مضيفا ان المشاريع التي سيتم تنفيذها ستظهر بعد عام 2014 حيث سيتم وضع التصاميم الاولية لهذه المشاريع لإعطاء صورة افضل لهذه المشاريع بغرض الوصول للحجم والقيمة لها بشكل نهائي.

وحول نتائج المسح الثلاثي الابعاد الذي قامت به الشركة مؤخرا قال الرفاعي انها مشجعة للغاية، مضيفا ان هناك اماكن لم نكن نعلم بوجود مواد هيدروكربونية بها، إلا انه ليس معلوما عما اذا كانت كمياتها تجارية من عدمه، لافتا الى ان هناك شواهد كثيرة ايجابية تنبئ بمستقبل واعد للمنطقة المقسومة.

وكشف الرفاعي عن بدء نفط الخليج بمشروع استغلال الغاز المصاحب لتقليل حرق الغاز من خلال مد انابيب تتراوح بين 12ـ20 بوصة إلى نفط الكويت لتحقيق الاستغلال الأمثل للغاز المصاحب والاستفادة منه، متوقعا الانتهاء من المشروع بداية العام المقبل بتكلفة قدرها 4 ملايين دينار.

وأضاف ان مشاريع اخرى قيد الانشاء تركز جميعها على تقليل الاضرار البيئية على المنطقة، حيث سيتم اختزال بحيرات التقطير في الوفرة الى 5 بحيرات فقط، ثلاثة منها كبيرة واثنتين صغيرة وهي بحيرات للضرورة فقط، بكلفة تقارب 4 ملايين دينار، لافتا إلى ان الاجمالي المتوقع للمشروعين البيئيين نحو 8 ملايين دينار تقريبا.

واستدرك ان الشركة تولي اهتماما كبيرا بمطالب العاملين وبتطوير العنصر البشري موضحا ان الشركة باتت جزئا من اللجنة المعنية بتوحيد السلم الوظيفي للشركات، موضحا ان مساواة العاملين في شركة نفط الخليج بالدرجات الوظيفية المستحقة وفقا لما تم الاتفاق عليه في شركتي البترول الوطنية ونفط الكويت جار النظر فيها، مكررا اهمية تطوير اداء العامل باعتباره العنصر الرئيسي في تطوير الشركة.

44 مليون دينار كلفة المشروع لمعالجة الآثار السلبية لإنتاج النفط كما يقلل من هدر الطاقة لقدم المعدات وسيتم استبدال المعدات القديمة بالجديدة

الرفاعي والعمر بعد توقيع الاتفاقية مع شواي

وقال ان الدليل على هذا الاهتمام تسليم مكافأة مشاركة النجاح امس الاول وكذلك مكافأة التقييم السنوي للعاملين، موضحا ان عدد من استفادوا من مكافأة النجاح والتقييم 1600 موظف.

واوضح الرفاعي في كلمته التي القاها خلال توقيع العقد ان المشروع يركز بشكل رئيسي على تحسين السلامة ودقة المعلومات والذي يضمن استمرار الانتاج خاصة أن المنطقة المقسومة كانت لسنين طويلة ومازالت موردا رئيسيا للدخل لكل من الكويت والسعودية لما بها من ابار منتجة تعتبر اساسا لاستمرار النمو والازدهار للبلدين، لافتا إلى انه آن اوان تطبيق تكنولوجيا جديدة من خلال استخراج النفط المحسن، الامر الذي دفع الشركة الكويتية لنفط الخليج الى ان تضم خبرتها ومعرفتها في استخراج النفط الثقيل الى خبرة ومعرفة شركة شيفرون العربية السعودية بما يسمح للطرفين تحقيق افضل خطط عمل مشتركة بين الشركتين والبلدين.

وقال الرفاعي انها فرص عظيمة في المنطقة المحايدة من خلال وجود استراتيجية تنموية واضحة المعالم متوقعين تطبيق التقنيات المبتكرة لزيادة نسبة الاحتياطيات والتي نقوم حاليا بتأهيل العاملين من خلال التدريب وتوفير التكنولوجيا الملائمة التي تمكنهم من تطوير الانتاج في المنطقة المقسومة، مضيفا ان توفير التكنولوجيا سيجعل من تطبيق تقنية الغمر بالبخار في المنطقة المقسومة واقعا ملموسا ويحقق تقدما حثيثا في سلسلة المشاريع التي تختبر مدى فاعلية استخدام تقنية الغمر بالبخار لإنتاج النفط الثقيل من مكمن الايوسين الكربوناتي، والتي في حال ثبوت نجاحها ستكون المرة الاولى على مستوى العالم التي تطبق فيها هذه التقنية باستخلاص النفط الثقيل من مكمن كربوناتي وانتاجه بكميات تجارية.

وأوضح الرفاعي ان مركز التجميع الرئيسي هو النقطة المحورية في عمليات الوفرة المشتركة ويعد تطوير هذه المنشأة الاستراتيجية امرا بالغ الاهمية لتلبية متطلبات عملاء الشركة.

من جانبه، اكد رئيس شيفرون المملكة العربية السعودية احمد العمر، ان توقيع عقد الشراكة مع «اس كيه» يعتبر خطوة مهمة لتعزيز جودة الانتاج حيث ان الارقام لازالت لا تعكس الحجم الحقيقي للانتاج لكن هناك تفاؤلا كبيرا جاء عقب ان اكدت التجارب على الحقول ان هناك استرجاعا للانتاج بنسبة تتراوح ما بين 40 و50٪. واضاف في تصريحات للصحافيين بأن هناك تفائلا كبيرا لكمية الانتاج المخففة لعمليات غمر مكامن الايوسين بالبخار حيث بدأت تؤكد عناصر النجاح الاولية لهذه التجارب التي بلغت كلفتها بحدود 300 الف دولار خلال السنوات الماضية.

وتوقع العمر زيادة الانتاج بمنطقة الوفرة خلال المرحلة المقبلة حيث ستضاف الى كل من البلدين لإنتاجها من النفط مشيرا الى ان الطلب على النفط حول العالم مستمر وهو ما يعكس التوقعات بالارتفاع للاسعار خلال السنوات المقبلة وفقا لنظرية العرض والطلب.

واشار الى انه مع توقيع العقد العمليات المشتركة تخطو خطوه مهمة تجاه بنية تحتية هامة تضمن قرونا من زيادة الانتاج بطريقة آمنة ويعتمد عليها، موضحا ان اهم القيم هو الالتزام بتوفير افضل ظروف العمل واكثرها امانا كي يؤدي كل اعضاء فريق العمل اعمالهم اليومية دون حوادث او اصابات.

وتابع: «تأتي هذه التحسينات ونحن في اشد الحاجة اليها، حيث ان مركز التجميع الرئيسي اسس عام 1961 وكان آخر تحديث له في منتصف التسعينيات».

وبين انه بالنسبة للانتاج الاساسي فهناك حاجة لاتخاذ اجراءات للحفاظ على استمرار عمليات الانتاج بطريقة آمنة حيث ان تطوير مركز التجميع الرئيسي سيجعلنا اقرب الى تحقيق هذا الهدف، مبينا ان التحديث سيطرأ على 20٪ تقريبا من اجمالي مواقع العمل مع التركيز على انظمة السلامة ومعدات التشغيل.

وذكر ان الالتزام المشترك من قبل كل من شيفرون العربية السعودية والشركة الكويتية لنفط الخليج يرسل اشارة قوية وواضحه لدعم الانتاج.

ومن ناحيته قال رئيس فريق مركز التجميع الرئيسي سلام المفتي، ان هذه المنطقة تاريخية منذ الستينيات وما يجري حاليا هو اعادة تأهيل وتطوير لمراكز الانتاج، مشيرا الى ان منطقة الوفرة انتجت خلال هذا العام 212 الف برميل يوميا ومع اعادة التطوير سترتفع جودة الانتاج وذلك من جوانب الامن والسلامة والبيئة.

واشار الى ان هناك عمليات بحث واستكشاف مستمرة بالوفرة والخفجي سوف تعطي مؤشر نمو لآبار جديدة في كلتا المنطقتين حيث اثبتت الدراسات الاولية وجود نتائج ايجابية ومعطيات انتاج جيدة. ومن ناحيته قال مدير عام عمليات الوفرة المشتركة شبيب العجمي، ان عقد اعادة تأهيل مركز التجميع يلعب دورا حيويا في تجميع الانتاج من النفط داخل المنطقة المقسومة البرية ومن ثم فصل الماء والغاز وشوائب اخرى قبل ارساله الى كل من شركة نفط الخليج وشيفرون السعودية.

واضاف ان الشركة الفائزة بهذا المشروع هي شركة اس كي للهندسة والانشاءات والتي كانت قد تقدمت بعرض فني مقبول وبأقل الاسعار، وان عملية الترسية تمت بعد اخذ الموافقة النهائية من لجنة العقود المشتركة ممثلة من قبل الحكومتين والشركتين.

ومن جانبه لفت الرئيس التنفيذي لشركة «إس كيه» الكورية كيه سي شواي أن الشركة تضع اولوية قصوى لانجاز اعمالها بمنتهى المهارة والجودة الفائقة والسلامة التامة وحماية البيئة وفي نفس الوقت تراعي الانتاجية العالية والالتزام بالجداول الزمنية لتنفيذ المشروع، مؤكدا ان كلا من شركتي شيفرون السعودية وشركة نفط الخليج سيشاركان في العمل بروح الفريق الواحد.

عقد تجديد المركز الرئيسي في سطور

يهدف المشروع لمعالجة مشاكل السلامة والبيئة والكفاءة التشغيلية ويتكون من 26 حزمة عمل وتم ترسية عقد التصميم الهندسي والتوريد والانشاء لصالح شركة sk الكورية للهندسة والانشاءات بقيمة 44 مليون دينار ومدة التنفيذ 900 يوم وسوف يتم إدارة المشروع من قبل عمليات الوفرة المشتركة.

ويذكر ان الطاقة الانتاجية في المنطقة المقسومة 700 الف برميل يوميا، وتم انشاء مركز التجميع في 1961 وآخر تحديث تم عليه 1997.

جانب من اللقاء المشترك

«الغرفة» بحثت سبل توطين التعاون مع تنزانيا

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم امس عضو البرلمان وزير الخارجية والتعاون الدولي التنزاني بيرنارد ميمبي وذلك في إطار الزيارة الرسمية لرئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية جاكايا مريشو كوكويتي الى الكويت بحضور مدير عام الغرفة رباح الرباح. وقد عقد هذا اللقاء بهدف مناقشة سبل توطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث جاء ضمن جهود تنزانيا للانفتاح على الاسواق العالمية والاقتصاد الدولي، وقد عبر ميمبي عن سعادته بزيارة «الغرفة»، مؤكدا ان القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للاقتصاد وقد حث على عقد شراكات كويتية تنزانية في شتى المجالات، سواء كانت استثمارية او تجارية، ثم قدم دعوة لأصحاب الأعمال الكويتيين لزيارة تنزانيا والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة وخصوصا في قطاع الزراعة، البنية التحتية، السياحة وكذلك التعدين. من جانبه، أكد الغانم ان زيارة الرئيس التنزاني للكويت تعتبر خطوة هامة في تقوية العلاقات الاقتصادية، منوها الى ضرورة التعاون والعمل على تنمية العلاقات المشتركة، وأكد على استعداد الغرفة لتسخير كافة امكانياتها المتاحة للجانب التنزاني كتعميم المعلومات المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية والفرص التجارية على اعضائها وحثهم على المشاركة فيها، وأضاف ان اهم ما يجذب المستثمر الكويتي هو التسهيلات والضمانات المتعلقة بقانون الاستثمار الاجنبي وكذلك قانون الضرائب الجمركية.

..ولجنة المالية والاستثمار ناقشت مع وفد «صندوق النقد» السياسات الضريبية في الكويت

عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثالث لعام 2013 امس برئاسة ضرار الغانم وبحضور أعضاء اللجنة ويأتي ذلك في اطار لقاءات «الغرفة» الدورية.

وقد التقت اللجنة في بداية الاجتماع بوفد بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بدراسة الإصلاح الضريبي بالكويت والمكلف من قبل وزارة المالية لوضع اطار مؤسسي لمراجعة السياسات الضريبية في ظل سعي الوزارة نحو اجراء الاصلاحات الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل وزيادة الايرادات العامة للدولة.

وقد بين خبير صندوق النقد الدولي ماريو منصور ان الهدف من هذا اللقاء هو التباحث مع الجهات المعنية لوضع اطار للسياسات الضريبية التي تسعى حكومة الكويت لإقرارها تنفيذا للبنود التشريعية الواردة في خطة التنمية من جهة، وكذلك تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لمتابعة التطورات الاقتصادية من جهة اخرى، ويأتي هذا التوجه الحكومي لإقرار قانون الضريبة الذي يعد مطلبا اصلاحيا لتنويع مصادر الايرادات الحكومية التي تعتمد وبشكل شبه كامل على النفط حاليا. ومن جانب آخر، اطلعت اللجنة على قانون إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الذي وافق مجلس الأمة عليه في مداولته الأولى مطلع هذا الشهر، ويأتي هذا القانون في ظل مجموعة من القوانين التي تسعى وزارة التجارة والصناعة الى تعديلها بدءا من قانون الشركات ومرورا بقانون التراخيص التجارية وانتهاءا بغيرها من القوانين ذات العلاقة لاستكمال الحزمة الاقتصادية الداعمة لنمو الاقتصاد الكويتي ومواكبة التطور الاقتصادي العالمي وتعزيز تنافسية الكويت على المستوى الدولي.

ضرار الغانم

صدور العدد الجديد لمجلة «اتحاد المصارف»

كونا: أصدر اتحاد المصارف الكويتية العدد الجديد من مجلته «المصارف» لشهر مايو الجاري متضمنا أبرز التطورات الاقتصادية المحلية والفعاليات والاحداث المتخصصة التي شهدتها البلاد الشهر الماضي.

وتناولت افتتاحية العدد بقلم أمين عام الاتحاد د.حمد الحساوي تحت عنوان «الشباب والعمل المنتج» مشكلة البطالة واصفا اياها بأخطر المشكلات التي تواجه العديد من دول العالم بتداعياتها الاجتماعية والسياسية.

وقال الحساوي في الافتتاحية انه على الرغم من معدلات النمو التي يحققها الاقتصاد الكويتي الا انه يعاني اختلالات هيكلية في سوق العمل ووجود بطالة بين المواطنين نظرا الى ضعف مخرجات التعليم وعدم ربطها بالاحتياجات الفعلية للسوق وتفضيل الغالبية العظمى من العمالة الوطنية العمل في القطاع الحكومي المثقل حاليا بما يسمى البطالة المقنعة.

وأضاف أن القطاع الخاص يعتمد على العمالة الوافدة بأعداد بلغت نحو 1,7 مليون عامل نظرا الى عدم قدرته على مسايرة القطاع الحكومي في مستويات الاجور التي يقدمها للعمالة الوطنية داعيا الى ضرورة العمل على تغيير النظرة السائدة حاليا نحو العمل بحيث يكون المواطنون أكثر تفاعلا واندماجا في سوق العمل.

ولفت الى ضرورة التخلص من سيطرة الرغبة في العمل في القطاع الحكومي على رؤية ان «متطلباته منخفضة وامتيازاته مرتفعة» ما يستلزم بناء موقف اجتماعي عام من هذه الفكرة وتطوير مفاهيم الشباب نحو العمل المنتج في القطاع الخاص بعيدا عن أي تحفظات اجتماعية بشأن بعض المهن.

وتضمن العدد تغطية للحلقة النقاشية التي نظمها اتحاد مصارف الكويت الشهر الماضي بعنوان «رؤية تنموية وتشريعية لنظام بي.او.تي» بحثت تعديل القانون رقم 7 لعام 2008 وخرجت بثماني توصيات عامة يجب ان تراعى لدى تناول قضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ووفقا لتلك الحلقة النقاشية فإن القانون الحالي لم يعد مناسبا لكثرة ما فيه من سلبيات وأن عملية تعديل القانون يخشى ألا تؤدي الى تحقيق الهدف الأساسي منه لذلك يفضل أن يتم الغاء القانون الحالي وإصدار قانون جديد لمختلف أشكال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ليس فقط نظام البناء والتشغيل والتحويل.

واحتوى العدد تحليلا اقتصاديا تحت عنوان «الازمة القبرصية تكشف هشاشة خطط الانقاذ الاوروبية» مستعرضا أحداث قبرص وتأثيراتها رغم عمليات الانقاذ والتحفيز التي تنتهجها ترويكا الدائنين الدوليين «المفوضية الاوروبية والبنك المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي» حيث ان ضخ السيولة في الأسواق لم يكن كافيا لعلاج أزمة دولة تشكل أقل من 0,5٪ من الناتج الاجمالي لمنطقة اليورو.

لقطة جماعية عقب توقيع الاتفاقية